اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون

د.أيمن طلال يوسف*

* استاذ مساعد، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، فلسطين.

ملخص:

يرمي هذا البحث إلى تعريف مختلف المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عموماً، وقضية اللاجئين الفلسطينيين على وجهة الخصوص وتحليلها. يبدأ البحث بمقدمة عامة تتناول المحددات والمنطلقات للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الفلسطينيين، كما جسدتها المصادر الأولية والثانوية المستخدمة كمراجع للبحث، إضافة إلى تحديد أهم أهداف البحث وأهميته وإشكاليته الرئيسة والمنهجية المتبعة فيه، واستعراض عام للأدبيات التي تدور حول هذا الموضوع، ويشمل البحث لمحة تاريخية تعالج أسباب الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وأهداف أمريكا ومصالحها، وإستراتيجيتها في التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة والمتناقضة، ويغوص البحث متعمقاً في تحليل مبادرات السلام الأمريكية، والوقوف مطولاً عند مكانة اللاجئين الفلسطينيين في هذه المبادرات ابتداء من إدارة هاري ترومان بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهاء بمقترحات كلينتون في سنة ٢٠٠٠. ما يميز هذا البحث هو الإستعراض التاريخي والنقدي للمواقف الأمريكية التي جسدتها الإدارة الأمريكية بشقيها البيت الأبيض والكونغرس، إضافة إلى الأطروحات البحثية والأكاديمية التي صدرت عن مراكز الأبحاث والدراسات المقربة من صانع القرار الأمريكي. من النتائج المتوقعة أن الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين بقي يتراوح بين ثلاث إمكانيات: التوطين والتعويض وإعادة التأهيل.

Abstract:

This research aims at introducing and then analyzing American policies vis-à-vis the Palestinion Question in general and the Palestinian refugees in particular. The research begins with a brief and general introduction that deals with the determinants of the U.S policy towards the Palestinians as embodied in the primary and secondary literatures and resources. Along with that, the introduction covers the research problem,its objectives, importance, methodology and literature review. The research includes a short historical background which tackles the actual causes and reasons behind the American presence in the Middle East and the American strategy of balancing these conflicting and contradicting objectives. The research goes into depthin analyzeing various American peace initiatives and examines the place of the Palestinian refugees in these initiatives starting from Harry Truman Administration in the post Second World War till Clinton Proposals in 2000.What is distinguished about this research is the historical and critical reading of different American positions and stands embodied in the statements issued by the White House and the Congress, along with diverse scholarly and academic themes that came from research centers close the American decision-makers. One of the results expected is that the American position on the issue of the Palestinian refugees has taken three possibilities: settlement, compensation and .rehabilitation

مقدمة:

نشأت مأساة اللاجئين الفلسطينيين، وتعمقت معاناتهم منذ ما يزيد عن نصف قرن من الزمان، وتحديداً منذ نشوء الدولة اليهودية على أنقاض فلسطين، وبعد تشتت أهلها في مخيمات اللجوء والشتات.

وتجمع أكثر المصادر التاريخية والأدبيات المختلفة، العربية وغيرها، أن نكبة عام ١٩٤٨، أرغمت ما يقارب ٩٠٠ ألف فلسطيني على الهجرة القسرية خارج مدنهم وقراهم، بعد أن قام اليهود وعصاباتهم العسكرية بتدمير القرى والمدن الفلسطينية، خاصة تلك الواقعة على الساحل الفلسطيني، الممتد من الناقورة إلى غزة. وخلال «الهولوكست الفلسطيني»دمرت إسرائيل أكثر من ٥٤٠ قرية فلسطينية حيث حولتها إما إلى أطلال يُبكى عليها، أو مستوطنات ومستعمرات يهودية بنيت على أنقاضها[١]. وكان من نتائج الحرب العربية- الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨م أن شرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلي البلدان العربية المجاورة، ففي آخر الإحصائيات التي أجريت بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٠ ما يزيد عن خمسة ملايين لاجئ[٢].

ومما زاد من معاناة الفلسطينيين، وعمَّق جراحهم، ووسَّع دائرة تشردهم، الهزيمة العربية الساحقة التي تعرضت لها الجيوش العربية في مواجهتها مع إسرائيل، إذ استطاعت إسرائيل السيطرة على ما يقارب ٧٨% من مساحة فلسطين الانتدابية[٣]. ومع انتهاء المواجهة الأولى بين العرب والإسرائيليين عام ١٩٤٨، فرض الجيش المصري إدارته الفعلية المدنية والعسكرية على قطاع غزة، بينما سيطرت الأردن على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية[٤].

على صعيد آخر، ارتأت الإدارة الأمريكية كذلك أن تنظر إلى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية من منظور استراتيجي وجيو سياسي، فمصالحها وأهدافها وارتباطاتها مع هذه المنطقة الحساسة، تداخلت مع متطلب وجود دولة ارتكاز قوية كإسرائيل قادرة على حماية المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. فقد تعهد الرئيس الأمريكي هاري ترومان عام ١٩٤٨ بإقامة ارتباط فريد وقوي بين إسرائيل والولايات المتحدة، والاستمرار بدعمها حتى تستطيع أن تقف على رجليها و"تؤمن حياة شعبها"[٥]. وقامت المنظمات الصهيونية واليهودية في الولايات المتحدة بدور ضاغط على الرئيس ترومان لدعم مطامح اليهود ومطامعهم ومساندتها في فلسطين. لقد كان كلارك كليفورد وديفيد نايلز من أشد اليهود حماسة وتأثيراً على إدارة ترومان، حيث استغلوا الورقة الانتخابية لليهود الأمريكيين، وتلاعبوا بها لتقديم الدعم الأمريكي اللامحدود لقيام إسرائيل، والدليل على ذلك أنه بعد إحدى عشرة دقيقة من الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، أعلن البيت الأبيض رسمياً عن الاعتراف الأمريكي بها، مع التزام ترومان شخصياً بضمان بقاء دولة إسرائيل قوية ومزدهرة وآمنة[٦].

هدفت الولايات المتحدة من خلال تبنيها ودعمها لقرار التقسيم عام ١٩٤٧ إلى إضفاء الشرعية الدولية الكاملة للدولة اليهودية على أرض فلسطين، وتثبيت الكيان الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط وقلب المحيط العربي. وكان قرار التقسيم المدخل الشرعي في إطار القانون الدولي لقيام دولة إسرائيل، وقبولها عضواً فاعلاً في الأمم المتحدة بمساعدة الولايات المتحدة نفسها، كما أن قرار الدعم الأمريكي هدف إلى إرضاء اللوبي اليهودي والجماعات الصهيونية المسيحية خاصة البروتستانتية في دعمها لقيام دولة إسرائيل[٧]. لذلك استند المجلس القومي اليهودي إلي قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ في إعلانه عن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، كما أن الأمم المتحدة استندت إلى القرار نفسه عندما قبلت إسرائيل عضوا فيها عام ١٩٤٩[٨].

اعتمدت السياسة الأمريكية نظرة تقليدية إلى القضية الفلسطينية باعتبار أنها صفيت بقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وكان الأثر الوحيد المتبقي لهذه المشكلة على الصعيد الدولي هو ظهورها سنوياً على جدول أعمال اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة كمشكلة لاجئين ناجمة عن الصراع العربي- الإسرائيلي، فيما انصبت الجهود الدولية على التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين من

خلال المساهمة في تقديم المساعدات العينية والمادية لمخيمات اللاجئين في إطار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»[٩]. وفي هذا السياق، واصلت الولايات المتحدة سياسة تقديم المساعدات المادية والإنسانية لتخفيف معاناة الفلسطينيين في مخيمات اللجوء والشتات، وقد بلغ حجم المساعدات المالية الأمريكية والمساهمات الإنسانية المقدمة للأونروا في الفترة الواقعة بين ١٩٤٨- ١٩٦٧ ما يقارب ٤١١ مليون دولار، أي ما يقارب ٦٥% من ميزانية الوكالة الدولية[١٠].

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في استعراض الرابط العقلاني بين ثلاث مراحل صبغت السياسات والقرارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية الناتجة عن هذه السياسات، فضلاً عن التصورات الأمريكية بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا قسراً من أراضيهم وديارهم عام ١٩٤٨ بعد قيام الكيان الإسرائيلي.المرحلة الأولى من هذا التصور الأمريكي امتدت منذ النكبة التي حصلت في عهد الرئيس هاري ترومان حتى نهاية حرب عام ١٩٦٧. وامتازت الرؤى الأمريكية في هذه المرحلة بقدر من التوازن فيما يخص الصراع العربي-الإسرائيلي، إذ خرجت بعض المبادرات الأمريكية إلى النور لجسر الهوة بين العرب والإسرائيليين، وذلك طمعاً من الولايات المتحدة لاستمالة العرب وتكوين تحالف دولي ضد النفوذ السوفييتي المتزايد في المنطقة، لا سيما بعد تكثيف الروابط بين السوفيت والمصريين في ظل قيادة الرئيس جمال عبد الناصر، وما المواقف الأمريكية من العدوان الثلاثي على مصر إلا خير دليل على ذلك.

المرحلة الثانية امتدت منذ نهاية حرب حزيران عام ١٩٦٧، وحتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إذ تعززت العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية بفعل الانتصار الذي حققته إسرائيل على الجيوش العربية، مستخدمة أسلحة أمريكية. وقد جاء هذا التعزيز الثنائي في العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية على حساب العرب؛ لأن المبادرات الأمريكية أخذت تنظر إلى اللاجئين الفلسطينيين على أساس أنها قضية إنسانية بحاجة إلى حلول واقعية تتركز حول التعويضات والتوطين في البلدان العربية المجاورة.

أما المرحلة الثالثة فامتدت من حرب الخليج الثانية حتى نهاية فترة الرئيس كلينتون في عام ٢٠٠٠، وما اشتملت عليه هذه الفترة من أحداث وتطورات مهمة على الصعيد الفلسطيني، مثل التوقيع على اتفاق اوسلو وإنشاء السلطة الوطنية، وعقم عملية التفاوض مع الإسرائيليين، وانطلاق انتفاضة الأقصى، وظهور حماس على المسرح السياسي الفلسطيني. أخذت كثير من المبادرات الأمريكية في هذه المرحلة طابع المشاريع البحثية والأكاديمية، إذ بقيت المشاريع الأمريكية تعكس المقاربات مع المواقف الإسرائيلية. وبقيت المقترحات الأمريكية تتراوح بين الخيارات الأمريكية المعهودة، وهي التعويض والتوطين واعادة التأهيل والعودة المحدودة جداً إلى فلسطين عام ١٩٤٨.

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

١. التدقيق في المواقف الأمريكية المتتالية من القضية الفلسطينية، ومنشأ هذه المواقف، وبخاصة أن صورة الفلسطيني في الأدبيات الأمريكية والإعلام الأمريكي بقيت قاتمة وسلبية ونمطية.

٢. البحث في العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على صناعة المواقف والسياسات الأمريكية من القضية الفلسطينية، والتأثيرات المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية،فضلاً عن دور جماعات الضغط واللوبي.

٣. معرفة دهاليز الحرب الباردة التي سادت في العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية التسعينيات من القرن العشرين، إذ إن المعادلات الدولية بين الأمريكان والسوفيت كانت عاملاً مهماً طغى على كل الصراعات الإقليمية في العالم بما فيها الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

٤. النظر في المحددات القانونية والإنسانية والأخلاقية التي تحكم المواقف والسياسات والمبادرات الأمريكية من قضية اللاجئين بفعل العوامل الخارجية القسرية، ومدى توافق مثل هذه المشاريع الأمريكية مع أطروحات القانون الدولي ومعطياته.

٥. تحليل المواقف الأمريكية الرسمية من قضية اللاجئين في سياق السياسة الإقليمية في المنطقة العربية، وصراع النفوذ بين القوى العالمية والخارجية للحصول على صداقات وتحالفات جديدة بين العرب، وبروز المحاور الإقليمية التي عكست موازين القوى الدولية.

٦. دراسة الأرضيات والظروف المجتمعية العامة التي تؤثر في آراء الشخصيات السياسية الفاعلة في أمريكا ووجهات نظرها ومواقفها، لأن كثيراً من المبادرات الأمريكية أخذت أسماء من أطلقوها مثل جونسون وروجرز وريغان وكيسنجر، إضافة إلى التيقن من علاقة هؤلاء مع الجماعات اليهودية الفاعلة على الساحة الأمريكية.

٧. استعراض وتحليل العلاقة الترابطية التي تجمع مراكز الأبحاث والدراسات والنخب الأكاديمية والجامعات الأمريكية مع صناع القرار في الإدارات الأمريكية المتتالية.

أهمية البحث والمنهجية:

تنبع أهمية هذا البحث من خلال استعراض النقاط الآتية:

١. الوقوف وقفة نقدية وتحليلية عند المواقف الأمريكية المختلفة فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، ومعرفة الاختلافات التي حصلت على هذه المبادرات في آخر خمسين سنة.

٢. تنبع أهمية البحث من كون الإدارة الأمريكية اليوم تمثل القوة الأولى في العالم بمقاييس السياسة والاقتصاد والمعلومات والإعلام والمال، ولكون الولايات المتحدة هي اللاعب الرئيس في إدارة معركة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

٣. وعلى الرغم من أن أمريكا هي اللاعب الأساس على صعيد الشرق الأوسط، وعلى صعيد التدخل في المفاوضات العربية-الإسرائيلية، فإنها في الوقت نفسه تمثل إحدى معوقات التفاوض الايجابي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لأنها لا تمارس دور الشريك المحايد والنزيه، وإنما تظهر تحيزاً واضحاً لصالح إسرائيل.

٤. استخلاص العبر والدروس من أجل تمريرها إلى صانع القرار الفلسطيني، حتى يقوم بتبني السياسات الصحيحة في تعاطيه مع قضية اللاجئين خاصة على طاولة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

٥. معرفة التأثيرات التي من الممكن أن تتركها المنافسة والتناحر السياسي الفلسطيني، خاصة بين فتح وحماس على مجمل قضايا الوضع النهائي، وعلى رأسها قضية اللاجئين، يضاف إلى ذلك غياب الرؤى الصحيحة والاستراتيجيات الحكيمة لدى الجانب الفلسطيني في تعاطيه مع هذا الملف الحساس.

٦. الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به الأكاديميون والمثقفون الفلسطينيون، فضلاً عن أدوار الجامعات الفلسطينية ومراكز البحث العلمي في خدمة هذه القضية الوطنية، التي يمكن أن يشكل استغلالها بالشكل الصحيح خياراً فلسطينياً مهماً على صعيد إدارة معركة الحرب والسلم مع الجانب الإسرائيلي.

٧. أما بالنسبة للمنهجية، فهي وصفية تحليلية، استفادت من التسلسل التاريخي للأحداث، لا سيما تواريخ انتقاء المبادرات الأمريكية المختلفة التي تعرضت لقضية اللاجئين، فقد عمد الباحث إلى اختيار مبادرة واحدة من كل عقد منذ الخمسينيات حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي. تعددت مصادر البحث بين الكتب والمجلات والدوريات العربية والانجليزية، وعلى الرغم من صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وموسعة حول الموضوع المبحوث بسبب عمومية المبادرات وضبابيتها، لأن الموقف الأمريكي بقي مرتكزاً على قاعدة أن كل القضايا الإشكالية، بما فيها مسألة اللاجئين يجب أن تحسم على طاولة المفاوضات الثنائية. كما أن الدراسة عمدت إلى استخدام الأسلوب المقارن بين مبادرات الحرب الباردة، والاستقطاب الثنائي في النظام الدولي، ومقترحات كلينتون فيما بعد الحرب الباردة حيث الأحادية والتفرد الأمريكي بالنظام الدولي.

فلسطين في الحسابات الأمريكية:

يعتقد الدكتور إبراهيم أبو لغد أن هناك ثلاثة عوامل حاسمة تؤثر في القرارات الأمريكية المهمة تجاه القضية الفلسطينية، العامل الأول: المواقف الأمريكية المتكررة والمعادية عموماً للعرب والمنطقة العربية، فأمريكا تبنت مواقف واتخذت قرارات معادية، بالتحديد ضد بعض القيادات والزعامات العربية الثورية والقومية والعروبية، فجمال عبد الناصر وصدام حسين وحافظ الأسد وياسر عرفات، كانوا يصورون في السياسات الأمريكية، وفي دوائر صنع القرار ومراكز الدراسات والأبحاث، على أنهم خطر على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، من هنا فإن ارتباط الفلسطينيين مع العرب يضعهم في خانة الصورة النمطية السلبية في العقل الأمريكي.

أما العامل الثاني فيدور حول حقيقة كون الفلسطينيين جزءاً من العالم الثالث، بينما يعتبر اليهود والإسرائيليون في مصاف الدول والشعوب التقدمية الديمقراطية والقابلة للتطور والتغيير، أما الفلسطينيون فهم أقرب إلى منظومة العالم الثالث أو عالم الجنوب المتخلف المنغلق على الذات الذي لا يمتلك أدوات التطور والتقدم. في هذا السياق، قامت أمريكا بسياسيات وسنت قرارات معادية للعالم الثالث، بما فيها التدخل العسكري في كثير من مناطق العالم، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية والوسطى وفيتنام والمنطقة العربية، إضافة إلى سياسة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية التي مارستها ضد شعوب أمريكا الوسطى والفلبين وكوبا وإثيوبيا وكوريا الشمالية وإيران وسوريا والعراق والسودان وليبيا.

أما الاعتبار الثالث فمتعلق بوجهة النظر الأمريكية تجاه حركات التحرير العالمية وموقفها من الشعوب التي تسعى للتحرر والاستقلال، خاصة في الجزائر وجنوب أفريقيا وفلسطين، فأمريكا تبنت

وجهة نظر سوداوية من تلك الحركات الثورية التي سعت جاهدة لتحقيق أهدافها السياسية من خلال الوسائل العسكرية والثورية، بما فيها العنف والكفاح المسلح. من هنا دعمت أمريكا الفرنسيين في حربهم ضد ثوار الجزائر، وأيدت البرتغال في حروبها ضد حركات التحرير الوطني في زائير وأنغولا وموزنبيق، وفي السياق نفسه عززت إمكانيات إسرائيل في حربها ضد الحركة الوطنية الفلسطينية[١١].

أما على صعيد السياسة الداخلية الأمريكية، فاحتلت القضية الفلسطينية وارتباطاتها مع إسرائيل، مكاناً خاصاً في الحسابات الداخلية الأمريكية بحسب الحضور القوي للوبي اليهودي والجماعات المؤيدة لإسرائيل، التي تمارس دوراً قوياً في صنع القرار في أمريكا، وتؤثر على صناع القرار في مختلف الأجهزة والوزارات والمؤسسات [١٢].

يؤدي الانطباع وسوء الانطباع Perception and Misperception دوراً مهماً في حسم الخطوط والقواطع حول المحتوى الثقافي للسياسة الخارجية الأمريكية. يسوق الإسرائيليون بسهولة في الإعلام الأمريكي، وفي الأفلام والأدب، وفي أوساط الرأي العام الأمريكي، حيث ينظر لهم على أنهم خلاقون، مبدعون وقادرون على تحويل الصحراء إلى جنان خضراء، كما أنهم يعتنقون العقيدة الديمقراطية. تذهب أغلب المنظمات اليهودية المدافعة عن إسرائيل إلى حد اعتبارها الدولة الوحيدة الديمقراطية في الشرق الأوسط، تعيش وسط محيط من الديكتاتوريات والأنظمة السلطوية والتسلطية العربية التي لا تحترم الحد الأدنى من حقوق الإنسان[١٣].

بالمقابل ينظر إلى العرب، الذين ينتمي لهم الفلسطينيون، بصورة نمطية سلبية، فالكتب والمقالات الصحفية والدراسات والأبحاث المختلفة التي تغطي مسائل العروبة والقضايا العربية والحياة اليومية للشعوب العربية، تظهر العرب على أنهم متخلفون ومتشددون،وشلة من الجهال وتجمعات بشرية مغلقة غير قابلة للتطور. وقد أشار إدوارد سعيد إلى وجهة النظر هذه حيث قال: "هناك خوف من العرب وكراهية لهم إلى درجة أن هذا الخوف والكراهية يعتبران من المكونات الدائمة للسياسة الأمريكية تجاه العرب وقضاياهم المختلفة منذ الحرب العالمية الثانية، وأن أي شيء مرتبط مع العرب والمنطقة العربية والإسلامية ينظر له في أمريكا على أنه تهديد لإسرائيل"[١٤].

تقريبا كل الرؤساء الأمريكان الذين وصلوا إلى البيت الأبيض، دشنوا حملاتهم الانتخابية على منصة التأييد الشامل والكامل لإسرائيل ولسياساتها في الشرق الأوسط، وأظهروا صراحة كل أشكال الدعم الكامل لها ولرفاهة سكانها. فعلى سبيل المثال، دشن الرئيس الأمريكي جون كينيدي في بداية الستينيات، المرتكزات القوية لصداقة حميمة متينة بين إسرائيل وأمريكا، وقد كرر كينيدي في أكثر من مناسبة أن هناك ارتباطاً عاطفياً ووجدانياً أمريكياً مع الدولة الإسرائيلية. في العام ١٩٦٠، حصل كينيدي على ما يقارب ٨٠% من أصوات اليهود في أمريكا الذين دعموا برنامجه الديمقراطي الليبرالي، بعد أن رفع شعار "الصداقة مع إسرائيل"[١٥].

مارست الولايات المتحدة الأمريكية، مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ضغوطاً على بريطانيا بصفتها القوة الانتدابية في فلسطين، لعرض مشروع تقسيم فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس أمام أعضاء مجلس الأمن، لقد كان هناك تخوف أمريكي حقيقي من أن بعض الدول الأعضاء داخل مجلس الأمن، ستستخدم حق النقد الفيتو ضد قرار تقسيم فلسطين. في السياق نفسه، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم كل الدعم والتأييد والمساندة لهذا القرار الذي عرض على الأمم المتحدة خلال المناقشات الحادة في أروقة الأمم المتحدة، التي دارت حول طبيعة هذا القرار وجوانبه السياسية والقانونية والإنسانية، أظهر الأمريكان حماساً منقطع النظير إلى درجة أنهم مارسوا ضغوطات، وكل أشكال التأثير الأخرى على بعض الدول الأعضاء للتصويت لصالح هذا القرار[١٦].

مشروع دالاس في الخمسينيات:

انشغلت الإدارات الأمريكية المختلفة منذ زمن ليس بقريب بفلسطين وقضيتها، فها هو الرئيس الأمريكي الأسبق ترومان يطرح في نيسان من عام ١٩٤٩ فكرة ضرورة التزام إسرائيل بإعادة ما بين ١٠٠،٠٠٠ إلى ٢٠٠،٠٠٠ لاجئ فلسطيني إلى الديار التي هجروا منها، وحسب العديد من المختصين والخبراء في سياسات أمريكا يعتبر ذلك من أكثر السياسات الأمريكية تقدماً وإيجابية من قضية اللاجئين الفلسطينيين[١٧]. ولكن في السنة نفسها وفي شهر آب، وأثناء مفاوضات الهدنة في لوزان، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى الدول العربية لحل المشكلة الفلسطينية جاء فيها: ١- حل مشكلة اللاجئين من خلال العودة إلى إسرائيل والإقامة في البلدان العربية التي يتواجدون فيها، ٢- تلتزم الأطراف بتسهيل مهمة بعثة الأمم المتحدة خاصة في الأمور الإنسانية والخدماتية، ٣- تقوم حكومات المنطقة بتقديم تقديرات دقيقة حول أعداد اللاجئين التي يمكن استيعابها في بلدانهم[١٨].

قبل التطرق إلى مشروع وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس، لا بد في البداية من الإشارة إلى مشروع أريك جونستون في عام ١٩٥٣-١٩٥٥، والموسوم بمشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية في وادي الأردن. فقد أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور ممثله الخاص السفير جونستون إلى الشرق الأوسط في أكتوبر من عام ١٩٥٣، ليستكشف إمكانيات الاستخدام المشترك لمياه وادي الأردن، من قبل الأردن وإسرائيل ولبنان وسوريا، لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية. كان الهدف الحقيقي لهذه الخطة خلق أراض جديدة في منطقة وادي الأردن واستصلاحها زراعياً حتى تكون جاهزة لاعادة توطين آلاف اللاجئين الفلسطينيين من دون أن يشكلوا عبئاً مالياً واقتصادياً وبشرياً على الدول العربية المضيفة[١٩]. قام السفير جونستون بأربع رحلات إلى المنطقة خلال عامين من أجل الترويج لخطة وادي الأردن التي أطلق عليها في تلك الفترة الخطة الموحدة، لكنه لم يكن قادراً على ضمان قبولها لدى الأطراف المعنية، خاصة الدول العربية التي اشتمت من ورائها رائحة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في بلدان الطوق العربي، دون أن يكون هناك فرص حقيقية تفتح أمامهم للعودة إلى أراضيهم وقراهم في فلسطين[٢٠]. بينت مصادر أخرى أن فشل مشروع جونستون جاء نتيجة لرفض بن غوريون لهذا المشروع، لإنه يحول إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية تقليدية على حساب هويتها اليهودية[٢١].

طرح دالاس في ٢٩-٨-١٩٥٥ مشروعه الذي يحمل اسمه أمام الكونغرس الأمريكي، إذ حدد في خطابة المحددات العامة والخطوط العريضة للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وانصب جوهر خطته على إنهاء مأساة ما يقارب ٩٠٠،٠٠٠ لاجئ فلسطيني في المناطق التي أقيمت عليها إسرائيل، بحيث اشتملت خطة دالاس على ثلاث نقاط رئيسة:

وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطيني، مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى فلسطين ضمن حدود الممكن الذي تسمح به إسرائيل، وتوطين بعضهم الآخر في البلدان العربية. اقترح دالاس استصلاح أراض زراعية جديدة من خلال تكثيف مشاريع الري بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار، وقد حدد آلية مساعدة اللاجئين من خلال دفع تعويضات لهم بوساطة قرض دولي تشارك الولايات المتحدة فيه بشكل رئيس.

حل «مشكلة حجاب الخوف وأزمة الثقة»المتبادلة بين العرب والإسرائيليين، حيث شدد دالاس على ضرورة التغلب على هذا الشعور بالخوف المتبادل من خلال دور فاعل للولايات المتحدة الأمريكية، للتقريب بين وجهات النظر العربية والإسرائيلية بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين، والقضية الفلسطينية بشكل عام، فقد عبر دالاس عن استعداد أمريكا للدخول في معاهدات واتفاقيات

ثنائية وجماعية من أجل تصفية الأجواء، ومنع أي طرف من السعي لتغيير الحدود بالقوة والإخلال بالوضع الراهن.

سعي الولايات المتحدة الحثيث لعقد اتفاقيات جديدة بين العرب والإسرائيليين لضمان استقرار الحدود، وعدم نشوب مواجهات جديدة، وضرورة إشعار إسرائيل أن عليها أن تتخلى عن بعض المناطق مستقبلاً من أجل توطين أعداد من اللاجئين عليها خاصة منطقة النقب[٢٢].

رفضت إسرائيل التعامل مع خطة دالاس تحت ذرائع واعتبارات كثيرة، كان أهمها عدم موافقة إسرائيل للتخلي عن منطقة النقب، لأنها مهمة استراتيجياً وجغرافياً حيث الثروات الطبيعية والمعدنية، وبسبب تواصلها مع ميناء ايلات الذي يعتبر المنفذ الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر، بعد فشل مشروع دالاس لحل قضية اللاجئين، وبعد تأزم الوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط على خلفية العدوان الثلاثي على مصر، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع استراتيجي جديد يضمن الحفاظ على مصالحها في المنطقة. حمل المشروع اسم الرئيس الأمريكي ايزنهاور الذي ربط بين مقاومة الشيوعية وبين التنمية الاقتصادية لدول المنطقة. عمد مشروع ايزنهاور إلى تقديم المساعدات المالية والاقتصادية للدول العربية من أجل التنمية الاقتصادية، ولمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال إنشاء مؤسسة تنموية عربية على أساس إقليمي تستمد جزءاً من مساعداتها من الأمم المتحدة، ويكون أحد أهدافها مساعدة الدول المضيفة للاجئين لتوطينهم حيث هم[٢٣].

مبادرة جوزيف جونسون في بداية الستينات:

على أثر فشل المبادرات الأمريكية والدولية المختلفة لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبعد تصاعد وتيرة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، وفي أعقاب تأزم الظروف الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، كلفت إدارة جون كيندي رئيس مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي، جوزيف جونسون للقيام بدراسة جديدة عن مشكلة اللاجئين. أساس الجهد الأمريكي الذي قام به جونسون هو الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، وحافظ جونسون خلال مهمته هذه على علاقة وثيقة مع المسؤولين في الإدارة الأمريكية قناعة منه أن أي حل مستقبلي لقضية اللاجئين سيتطلب المساعدة الأمريكية على صعيدين: على صعيد الضغط السياسي على إسرائيل لتقبل الحلول المقترحة لقضية اللاجئين، وعلى صعيد المساعدات المالية لتمويل أي تسوية مستقبلاً[٢٤].

زار جونسون منطقة الشرق الأوسط حيث قابل مسؤولين من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل، وقد حافظ جونسون في مهمته على الأسلوب الهادئ، بعيداً عن وسائل الأعلام ومركزاً أكثر على تقصي الحقائق من كل الأطراف المعنية، وفي نهاية جولته المكوكية، اقترح جونسون مشروعاً سياسياً كاملاً لحل قضية اللاجئين متضمناً النقاط الآتية:

١. يعطى كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر بين العودة إلى فلسطين أو التعويض بمعزل عن أي نوع من الضغوط التي يمكن أن تمارس عليه أو على أسرته.
٢. على كل لاجئ أن يكون على علم تام، وإلمام كامل بطبيعة الفرص المتاحة له للاندماج في المجتمع الإسرائيلي، من حيث فرص العمل والاستقرار والتواصل الإنساني والسياسي داخل هذا المجتمع، كما يجب أن يكون ملماً بقيمة التعويضات التي سيتلقاها إذا اختار البقاء حيث هو والفرص التي ستمنح له في مكان تواجده في البلدان العربية.
٣. تحسب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت عليه عام ١٩٤٧-١٩٤٨ مضافاً إليها الفوائد المستحقة.

٤. تمتلك إسرائيل الحق في المحافظة على مصالحها الأمنية والحيوية من خلال رفضها عودة أي لاجئ إذا رأت فيه خطراً عليها.
٥. تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة الغنية منها بما فيها إسرائيل بالإسهام في توفير المصادر المالية المطلوبة لدفع التعويضات.
٦. يستفيد اللاجئ الذي لم يكن له أملاك في فلسطين وقت النكبة من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم للتكيف والاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها.
٧. يحق لأي حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرته تهديدا لمصالحها الحيوية.
٨. يطبق المشروع بصورة تدريجية، وعلى مراحل تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة[٢٥].

رفضت دول المنطقة خطة جونسون، ورأت إسرائيل المشروع خطراً داهماً يهدد أمنها القومي، لما يحمله المشروع من مضامين سياسية وديموغرافية. أما الدول العربية (دول الطوق) فرفضت الخطة بناء على تبريرات مختلفة، أولها أن إسرائيل رفضت الخطة فكيف بالدول العربية أن توافق عليها، كما أن الدول العربية، تخوفت من أن يلجأ أعداد كبيرة من اللاجئين للبقاء حيث هم فوق الأراضي العربية، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية في هذه البلدان. أحد العوامل التي يجب وضعها بعين الاعتبار هو محدودية الموارد المالية والطبيعية التي تمتلكها دول الطوق العربية، خاصة مصر والأردن مما يجعلها عاجزة عن استيعاب آلاف اللاجئين الفلسطينيين.

حاولت إدارة كيندي تصويب الأمور بعد فشل خطة جونسون من خلال إدخال بعض التعديلات على الخطة حتى تكون مقبولة لأطراف الصراع، خاصة إسرائيل التي من الممكن أن يكون وجودها مهدداً بعد عودة عشرات الآلاف من اللاجئين إلى ديارهم التي أصبحت تحت سيطرتها المباشرة.حاول كيندي تصويب الأمور لصالح إسرائيل من أجل تخفيف الضغط الدولي الممارس عليها، بالتحديد فيما يخص قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأوجه هذه القضية الإنسانية ذات الأبعاد الحقوقية والسياسية. ومن اجل هذا الغرض أرسل كيندي مبعوثه الشخصي ماير فيلدمان إلى إسرائيل حيث اجتمع مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية، غولدا مائير، لعرض وجهة النظر الأمريكية التي تقول إن أمريكا لن تدعم، ولن تسمح أي عودة مفتوحة للاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، في الوقت نفسه الذي انهالت فيه صادرات السلاح الأمريكي على إسرائيل لتمتين أواصر العلاقة السياسية والشراكة الإستراتيجية بين البلدين.

وضعت الأمم المتحدة آلية جديدة لضمان عدم تأثر اللاجئين في خياراتهم بالضغوط التي من الممكن أن تمارس عليهم من قبل الدول العربية، ومن الاقتراحات التي قدمت في هذا الخصوص تشكيل لجنة خاصة دولية تابعة للأمم المتحدة من أجل أن تضمن سرية الاختيارات وإعطاء اللاجئين مساحة حرية واسعة عند تحديد خياراتهم. لم يكن هناك معارضة أمريكية لدور أممي تقوم به الأمم المتحدة للتأكد من عدم تعرض اللاجئين الفلسطينيين، المقيمين في البلدان العربية إلى أي شكل من أشكال الضغط في حال أجري الاستفتاء للعودة إلى فلسطين أم لا.

رؤية كيسنجر في السبعينيات:

لا يوجد في التاريخ الأمريكي المعاصر شخصية سياسية وفكرية أكثر تأثيراً على مجمل السياسية الخارجية الأمريكية من هنري كيسنجر، فالرجل صاحب الأرضية اليهودية شغل مناصب عديدة، منها: مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، ثم وزير خارجية في زمن إدارة نيكسون في بداية السبعينيات

من القرن الماضي. اتصف تفكير كيسنجر الاستراتيجي بميزة ربط كل النزاعات والصراعات الإقليمية في أغلب مناطق العالم، بما فيها الشرق الأوسط بعجلة الحرب الباردة التي كانت مستعرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي[٢٦]. استفاد كيسنجر بشكل كبير من زعامة نيكسون في البيت الأبيض، لأنه دعم فكرة دور أمريكي فاعل ونشط في منطقة الشرق الأوسط. يقول نيكسون بهذا الخصوص: "منطقة الشرق الأوسط برميل بارود، متفجر للغاية، وهو بحاجة إلى نزع فتيله، إني منفتح لأي اقتراح من شأنه التهدئة والتقليل من إمكانية وقوع الانفجار، لأن الانفجار الجديد في الشرق الأوسط يمكن أن يتحول بسهولة إلى مواجهة بين دول نووية"[٢٧].

اختار نيكسون لمنصب وزير الخارجية ويليام روجرز الذي كان صديقاً مقرباً منه، ويمتاز بالأخلاق المهنية العالية والنظرة الثاقبة للأمور، كان روجرز مطلعاً على طبيعة الصراع والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، وكان يدرك تماماً أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع، وأنها تستغل من الاتحاد السوفيتي من أجل زيادة وتعميق نفوذه في المنطقة التي تزود العالم بأكثر من نصف احتياجاته من البترول[٢٨]. إن الانكسار الأمريكي في فيتنام، وحاجة أمريكا للمحافظة على مصالحها في المنطقة، قد هيئا الأجواء أمام روجرز لطرح رؤيته للصراع العربي-الإسرائيلي من جوانبه المختلفة. طرح روجرز رؤيته في وقت شهدت فيه العلاقات المصرية- السوفيتية تقارباً شديداً، حيث تدفقت الأسلحة السوفيتية المتطورة على مصر من أجل إصلاح الخلل في ميزان القوى الإقليمي في المنطقة في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧، وتضمنت الخطة ترتيبات أمنية بين المصريين والإسرائيليين، ونصت في بنودها على ضرورة انسحاب إسرائيل من الجزء الأكبر من أراضى عام ١٩٦٧ مقابل ضمانات عربية ومصرية للوصول إلى التزام لصنع السلام[٢٩]. أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، فقد تطرق البند السابع من الخطة إلى الاتفاق المبدئي بين الأردن وإسرائيل الذي من الممكن أن يكون هو مفتاح الحل العادل لقضية اللاجئين[٣٠].

ركزت خطة روجرز بشكل أساسي على وقف كل الأعمال القتالية وحرب الاستنزاف، خاصة بين مصر وإسرائيل على جبهة سيناء، في الوقت نفسه الذي نصت فيه على مبدأ الأرض مقابل السلام، بما يتضمن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، الأمر الذي رفضته إسرائيل. أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، فقد أعادت المبادرة الإشارة إلى عبارة «حل عادل لقضية اللاجئين»، لكن من منظور إنساني وليس سياسياً. هذه العموميات والضبابية في الطرح امتازت بها أغلب المبادرات الأمريكية التي تناولت القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لكن الملاحظ أن خطة روجرز في تناولها لقضية اللاجئين الفلسطينيين لم تخرج عن الرؤية المعروفة أمريكياً في تلك الفترة، والتي اندفعت باتجاه إعادة توطين اللاجئين حيث هم مع إمكانية العودة المحدودة إلى الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل وضمن آليات معروفة ومدروسة.

أفشلت خطة روجرز لحل الصراع في الشرق الأوسط، بصيغتها الأرض مقابل السلام وتطبيق القرار ٢٤٢ الصادر في عام ١٩٦٧، من قبل بعض مصادر التأثير والنفوذ داخل إدارة نيكسون، فقد عارض كيسنجر الخطة علناً لأنها تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من أراضى عام ١٩٦٧، وعودة بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. معارضة كيسنجر لخطة روجرز شجعت إسرائيل بالمقابل لرفضها، فحكومة غولدا مائير هلعت من إمكانية عودة بعض اللاجئين ضمن ترتيبات أردنية- إسرائيلية مشتركة كما نصت عليه خطة روجرز. ساهم ظهور كيسنجر على المسرح السياسي الأمريكي وتأثيره الشخصي على الرئيس نيكسون، ورفض إسرائيل لخطة روجرز إلى استقالة هذا الأخير، ورحيله عن مسرح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[٣١].

بعد رحيل روجرز عن وزارة الخارجية الأمريكية، ونجاح كيسنجر في التقريب بين وجهتي النظر، المصرية والإسرائيلية، في أعقاب حرب تشرين عام ١٩٧٣ والتوقيع على اتفاق الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية عام ١٩٧٤، خرجت الولايات المتحدة بوثيقة أخرى أطلق عليها وثيقة ساوندروز لحلحلة إشكاليات الصراع العربي- الإسرائيلي بحيث جاء فيها:

١. التشديد على الدور الأمريكي المهم لإحراز التسوية الشاملة بين العرب والإسرائيليين
٢. وضع المصالح الفلسطينية بعين الاعتبار عند الحديث عن أي مفاوضات سلمية مستقبلاً.
٣. البعد الفلسطيني في الصراع هو جوهر المشكلة العربية-الإسرائيلية.
٤. يكون قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ هما المرجعية الأساسية في المفاوضات[٣٢].

عارض كيسنجر كل المشاريع السلمية والتسووية التي تنص على عودة، ولو جزء بسيط من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ومعارضة أي انسحاب إسرائيلي إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. بالمقابل كان تفكير كيسنجر الاستراتيجي لا يخرج عن فكرة توطين أكثر من ثلثي اللاجئين في الأردن، والثلث الآخر في سوريا، ودفع تعويضات إلى أصحاب الأملاك والأراضي التي استولت عليها إسرائيل[٣٣].

مبادرة ريغان في بداية الثمانينيات

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأحداث الدولية والإقليمية من أجل إطلاق مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في ١-٩-١٩٨٢، ونجحت قبل ذلك مبادرة السلام الأمريكية التي أطلقها الرئيس جيمي كارتر في التمهيد لمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام ١٩٧٩، مما ساهم في إخراج مصر من معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي، وإحداث خلل في ميزان القوى بين العرب والإسرائيليين لصالح إسرائيل، لأن مصر كانت تمثل القوة العربية القومية والاقتصادية والبشرية الأولى. اقترن خروج مصر من المواجهة مع إسرائيل مع حدث آخر مهم، وهو غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، حيث استفردت القوات الإسرائيلية بالمقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين الوطنيين في أرض المعركة، وكان من نتائج الحرب خروج قوات منظمة التحرير من لبنان وتشتتها في دول عربية مختلفة، ممهداً الطريق أمام تحولات سياسية جذرية على الفكر السياسي لمنظمة التحرير في منتصف الثمانينات، حيث بدأت القناعات الفلسطينية تتجذر شيئا فشيئا في أوساط القيادة الفلسطينية، ومفادها أن العمل الفدائي المقاوم لا يكفي لوحده لتحرير الأرض الفلسطينية، وأن هذا الجهد العسكري بحاجة إلى رافعة سياسية تستثمر فيه لتحقيق الأهداف المنشودة[٣٤].

في هذه الأجواء أعلن الرئيس ريغان مبادرته للسلام في الشرق الوسط استناداً على قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ واتفاقيات كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩[٣٥]. اعتمدت المبادرة في خطوطها العريضة على عدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أو الإشارة إلى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات المقترحة، لكنها، ولأول مرة ذكرت الحقوق المشروعة للفلسطينيين، معرفة هذه الحقوق على أنها حقوق مدنية للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع[٣٦].

في الوقت الذي رفضت فيه مبادرة ريغان إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة، فقد رفضت أيضا ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السيادة الإسرائيلية أو السيطرة عليها بصورة دائمة. فقد ذكر ريغان في مبادرته أن السلام لا يمكن أن يتحقق من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، ولا يمكن تحقيقه أيضا في إطار السيادة والسيطرة الإسرائيلية الدائمة عليهما[٣٧].

من الواضح إن المبادرة تركت الباب مفتوحاً على خيارات عديدة في المفاوضات المقترحة التي ستجري بين الأطراف المعنية حول مستقبل الأراضي الفلسطينية بعد الفترة الانتقالية التي تحدثت عنها المبادرة، وربما كانت تشير إلى الدور الأردني المستقبلي كشريك للفلسطينيين في عملية التسوية[٣٨].

بالنسبة لقضية اللاجئين لم يكن هناك عبارات واضحة عن هذه المشكلة العويصة ذات الأبعاد الإنسانية والسياسية، وكل ما قاله ريغان حول هذه النقطة بالتحديد إن المبادرة تنص على وجود موازنة وتوافق بين حقوق الفلسطينيين المشروعة والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية[٣٩]. وبما أن عودة اللاجئين إلى أراضيهم يخل بالتوازنات الديموغرافية والسكانية داخل الكيان الإسرائيلي لصالح الفلسطينيين، ويضر بيهودية الدولة العبرية، فان العودة الجماعية للفلسطينيين وبأعداد كبيرة يصبح نوعاً من الجنون وفق هذا المنطلق الأمريكي. باختصار استغلت الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية بشكل فظيع ومتعمد لشرعنة الشتات والاغتراب الفلسطيني، وشرعنة سياسة إسرائيل في اقتلاع الشعوب الأخرى. كانت فكرة ريغان حول قضية اللاجئين تتمثل في أن الحل الأمثل لها يكمن في توطين اللاجئين في البلدان العربية المضيفة، خاصة سوريا والأردن مع إنشاء صندوق للتعويضات تشرف عليه لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لتقدير خسائر اللاجئين ولمعرفة احتياجاتهم في البلدان التي يتواجدون فيها[٤٠].

لم يكن هدف الولايات المتحدة من خلال طرح هذه المبادرة إحداث حلحلة حقيقية للقضية الفلسطينية، ولقضية اللاجئين الفلسطينيين، بقدر ما كانت محاولة أمريكية، لتحويل الأنظار عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢، وتدمير البنية التحتية وقتل آلاف من الفلسطينيين واللبنانيين، وإظهار نفسها أمام الأنظمة العربية الرسمية، وخاصة حلفاءها في المنطقة العربية أنها جادة في حل القضية الفلسطينية. كما كانت تريد المحافظة على المعاهدة المصرية-الإسرائيلية، وعدم المساس بالعلاقات الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل التي تعرضت للاهتزاز على أثر الحصار الإسرائيلي لبيروت[٤١].

أطروحات أكاديمية أمريكية ما بعد أوسلو:

شهدت بدايات التسعينيات من القرن الماضي أحداثاً دولية وإقليمية مهمة ومحورية، ساهمت بشكل مباشر في تعميق السيطرة الأمريكية الأحادية على النظام العالمي الجديد. فهزيمة العراق في موقعة الكويت وانهيار الاتحاد السوفيتي شكلا فرصة ثمينة لزيادة التفرد والأحادية الأمريكية، مما ترك انعكاسات وتداعيات على الأزمات الإقليمية، ونقاط التوتر في العالم بما فيها مسرح الصراع العربي-الإسرائيلي. استغلت الولايات المتحدة هذا الخلل في موازين القوى الدولية والإقليمية لإحداث تغييرات هيكلية على مسار الأحداث في الشرق الأوسط، حيث انعقد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب والإسرائيليين عام ١٩٩١، ثم التوقيع على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣[٤٢]. يذكر ويليام كوانت أن الإدارة الأمريكية مارست دوراً قوياً وضاغطاً على الجانب الفلسطيني خلال جولات التفاوض التي جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قبيل التوقيع على اتفاق أوسلو من أجل ضمان ترحيل القضايا المهمة كالقدس واللاجئين والمستوطنات والمياه والحدود والشكل النهائي للدولة الفلسطينية إلى المرحلة النهائية، لإعطاء متسع من الوقت للإسرائيليين من أجل فرض أمر واقع على الأرض لدرجة يصبح فيه التفاوض حول هذه القضايا يميل لصالح إسرائيل[٤٣]. تجلى الانحياز الأمريكي بوضوح خلال فترة إدارة كلينتون التي أشرفت على عملية التفاوض بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، حتى وصل الأمر بالإدارة الأمريكية إلى التصويت ضد القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية بما فيها القرار ١٩٤ الخاص باللاجئين[٤٤].

ظهرت العديد من المشاريع البحثية والأكاديمية في فترة ما بعد أوسلو التي حاولت جاهدة سبر أغوار قضية اللاجئين، وتقديم توصيات لصانع القرار الأمريكي، ما ميز هذه القراءات والأبحاث أنها

كانت مجرد مقاربات مع المواقف الرسمية الأمريكية، والمواقف الإسرائيلية والأوروبية. في عام ١٩٩٥ وزعت كندا التي كانت تترأس مجموعة العمل الخاصة باللاجئين ورقة عمل تحت عنوان «رؤية بيرون» وذلك بالتنسيق مع الوفد الأمريكي. بدأت الرؤية الكندية بتعريف نفسها من خلال التشديد على شرق أوسط جديد خال من اللاجئين، ومنح الهوية لمن ليس له هوية، وإفساح المجال أمام التنمية مكان الفقر والتشرد[٤٥]. تميزت الورقة باستنادها إلى مواقف القوى الإقليمية والدولية بما فيها الولايات المتحدة وروسيا حيث أبدت اهتماماً خاصاً بقضية التمويل المرتبطة بتنفيذ التوصيات. قامت الورقة بتحديد حجم اللاجئين، وأعدادهم ومشكلاتهم، وعملت على حشد الموارد المالية لتحسين المستوى المعيشي والاقتصادي للاجئين، وتفعيل الخطط الإنسانية لتحسين إجراءات لم شمل العائلات[٤٦]. إضافة إلى بحث الطاقة الاستيعابية للضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة للعائدين الفلسطينيين، ومستقبل نشاطات الاونروا وإعداد ملفات لم شمل العائلات وملفات التعويض[٤٧] تعكس محتويات هذه الورقة الرؤية الغربية عموماً (أمريكا وأوروبا وكندا) التي نصت على إعادة تأهيل اللاجئين في أراضي الضفة الغربية والدول العربية المجاورة، واستخدام آلية لم شمل العائلات لعودة محدودة العدد إلى داخل إسرائيل.

في عام ١٩٩٥، خرج دون بيرتس بإصدارين جديدين حول قضية اللاجئين الفلسطينيين بتمويل من مؤسسة السلام الأمريكية المرتبطة بالكونغرس الأمريكي، ودراسة أخرى حول تعويضات اللاجئين أعدها لصالح مركز التحليلات السياسية الخاصة بفلسطين. انطلق بيرتس من فرضية أن القانون الدولي، والأعراف الدولية تؤكد على ضرورة توطين اللاجئين حيث هم، ولا تؤهلهم للعودة. يدعي بيرتس خاطئاً أن عودة اللاجئين إلى أي مكان يجب أن يكون مقروناً بمدى توافر إمكانيات العمل والحياة، وبما أنهم غادروا أراضيهم منذ فترة طويلة، فسيجدون صعوبة في الإقامة والتأقلم مع هذه الأجواء الجديدة، وهذا يمس بدوره بحقوقهم الأساسية في التنمية والحياة ومصدر الدخل المقبول. اقترح بيرتس تسوية لهذه القضية على أساس إقليمي حيث من المفروض أن ترتبط المساعدات المقدمة للاجئين، كتعويضات لهم، مع اقتصاديات بلدان المنطقة. في هذا السياق، دعا بيرتس إلى إنشاء مصرف خاص مهمته توزيع أموال التعويضات، ومنح اللاجئين قروضاً، لتشجيعهم على كسب أرزاقهم أينما يتواجدون. خلص بيرتس إلى أن أساس التعويض للاجئين يجب أن ينفذ بطريقة جماعية، وليس على أساس فردي، وأن أي ميزان مدفوعات تتقدم به الأسرة الدولية لتوفير أموال التعويضات يجب أن يشتمل على قيمة الأملاك اليهودية في الدول العربية، وقيمة الأملاك اليهودية التي دمرت في الحروب العربية- الإسرائيلية، إضافة إلى نفقات المستعمرات الإسرائيلية المفرغة والمخلاة عند قيام الدولة الفلسطينية[٤٨].

أما دونا آرزت، فانطلقت في معالجتها لقضية اللاجئين الفلسطينيين من مدخل عدم تحميل إسرائيل مسؤولية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لا أخلاقياً ولا إنسانياً، وبما أن الطرف التي تقع عليه هذه المسؤولية غير معروف، لذلك لا بد لكل الأطراف الدولية والإقليمية أن تتحمل مسؤولية حلها. التركيز في الدراسة واضح على استيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية العتيدة، مع إمكانية استيعاب ما يقارب خمسة وسبعين ألف لاجئ فلسطيني في إسرائيل، على أن يكونوا من كبار العمر، وغير قادرين على الإنجاب حتى لا يتأثر مستقبل إسرائيل الأمني وتتأثر تركيبتها السكانية. وتكون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بشكل جماعي، ومن خلال لم شمل العائلات، وتعويضهم بالشكل الملائم، فيما تقوم الدول العربية بتعويض اليهود الذين اضطروا لمغادرتها، وارتحلوا إلى إسرائيل تاركين وراءهم أملاكهم، طرحت آرزت تصورا لتوطين خمسة ملايين لاجئ فلسطيني على النحو الآتي:

- ١٨٦ ألف لاجئ يُوطنون في الأردن.
- ٧٥ ألف لاجئ جديد يُوطنون في سوريا.
- ٧٥ ألف لاجئ يُوطنون في لبنان.
- ٥١٩ ألف لاجئ جديد يحولون إلى السعودية والكويت والعراق ومصر.
- ٩٠ ألف لاجئ يُوطنون ويستوعبون في الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا.
- ٧٥ ألف لاجئ يؤهلون للعودة إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.
- ٢٥٠ألف لاجئ من غزة ينقلون إلى الضفة الغربية لحل مشكلة الاكتظاظ السكاني(٤٩).

جهود كلينتون ورؤيته لحل الصراع:

واكب كلينتون المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية تارة بصورة شخصية، وتارة من خلال إرسال مبعوثين ومندوبين لمتابعة العملية التفاوضية. لقد مارس الرئيس كلينتون دوراً قوياً في التوصل إلى مذكرة واي ريفر عام ١٩٩٨، لتطبيق الاتفاقيات الانتقالية السابقة. بقي كلينتون منشغلاً مع مستشاريه، وفريق عمله لشؤون الصراع العربي- الإسرائيلي حتى آخر لحظة من ولايته الثانية، لعله يتمكن من إنجاز ما عجز غيره من إنجازه[٥٠]. واجهت مذكرة واي ريفر انتقادات شديدة من الفلسطينيين أنفسهم، ومن داخل مؤسسات م.ت.ف، ومن القوى الوطنية والإسلامية، لأنها تجاهلت الإشارة إلى القضايا المحورية الحساسة كالقدس واللاجئين. وبدلاً من ذلك بقيت الجهود الأمريكية منصبة على الأمن والإجراءات الأمنية، ومحاربة ما كانت تطلق عليه الإرهاب، والتشديد على ضرورة اشتراك مسؤولين أمنيين أمريكيين في الإشراف، والتحكم في مجالات العلاقات الأمنية بين الطرفين، وتدريب الأمن الفلسطيني، كما طالبت المذكرة صراحة إلغاء كل البنود التي اعترضت عليها إسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني[٥١].

زار كلينتون إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وحضر اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في تاريخ ٢٢-١٢-١٩٩٨ حيث أشرف بنفسه على إلغاء البند الذي يطالب بتدمير إسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني كما نصت على ذلك وثيقة واي ريفر[٥٢]. وعلى الرغم من الدور الأمريكي النشط في متابعة الأمور على الأرض، لكن في الوقت نفسه ابتعدت الإدارة الأمريكية عن الوضوح والصراحة الكلامية في تفسير معظم المسائل الجوهرية المختلف عليها. استخدم جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، ما أسماه بالغموض البناء والخلاق في تحركه الدبلوماسي لقناعته الشخصية أن مثل هذا الأسلوب مفيد جداً في ممارسة الدبلوماسية، إذا كنت تواجه أسئلة وقضايا حساسة وشائكة، ولها تفسيرات مختلفة لدى أطراف النزاع[٥٣]. لكن دبلوماسية الغموض البناء فشلت، لأنها أجلت البحث في القضايا الجوهرية والحساسة، واتسمت بعدم الوضوح في تفسيرها لهذه القضايا ذات الطابع الإشكالي، وقادت في النهاية إلى التصادم بين الطرفين المعنيين، والعودة مرة أخرى إلى دائرة العنف الدموي المتجدد[٥٤]. على سبيل المثال كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مفاوضات كامب ديفيد منصبة حول تفسير القرار ٢٤٢. فقد كان الفلسطينيون يتطلعون إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضى عام ١٩٦٧ بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها وإخلائها من كل الكتل الاستيطانية، بينما كان الإسرائيليون ينظرون للمسالة على أنها مجرد انسحاب جزئي من بعض الأراضي في الضفة الغربية وغزة مع الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبيرة تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة[٥٥].

بالنسبة لحضور قضية اللاجئين على طاولة مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، فقد ظهر تحالف غير مقدس بين الموقفين الإسرائيلي والأمريكي، لقد تبنى الأمريكيون المواقف والتصريحات والمقاربات الإسرائيلية في هذا الشأن، وبخاصة عدم مسؤولية إسرائيل المعنوية والأخلاقية عن النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، وأما المسؤولية فتقع -حسب وجهة النظر الإسرائيلية- على عاتق الجيوش العربية والزعامات العربية التي أقنعت الفلسطينيين بترك منازلهم انتظاراً للتحرير.اعترفت الإدارة الأمريكية بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين الانتدابية، في الوقت نفسه التي أصرت فيه على أن إسرائيل لا تمتلك القدرات الكافية لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين. حل مشكلة اللاجئين بناء على هذا الموقف الأمريكي يجب أن يتم بالعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية، والاستقرار في البلدان التي يقيمون فيها، أما العودة إلى إسرائيل فيجب أن يكون رمزياً لا يتجاوز عشرات الآلاف من خلال آلية لم شمل العائلات(٥٦).

في هذا السياق، يذكر دنيس روس أن الولايات المتحدة كانت تسعى للتوفيق بين الاحتياجات الفلسطينية الرمزية والاحتياجات الإسرائيلية العملية، وبين أن الصيغة التي كانت الولايات المتحدة تسعى لتعميمها ينبغي أن تلبي الاحتياجات الرمزية الفلسطينية، فيما تستجيب للمخاوف الإسرائيلية الحقيقية والمشروعة بشأن الأمن والمصالح الوطنية العليا(٥٧).

بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، حاولت إدارة كلينتون كسر الجمود الذي وصلت إليه العملية التفاوضية، حيث تقدم كلينتون شخصياً بمقترحات جديدة، بأمل أن تتمكن إدارته من تحقيق رؤيته للسلام في الشرق الأوسط. هدفت المقترحات إلى إنهاء اعتماد الفلسطينيين على الشرعية الدولية لتسهيل مهمة التحالف الأمريكي- الإسرائيلي من تمرير مخططاته التفاوضية التي تتحكم بها موازين القوى. فيما يتعلق باللاجئين، وحقهم بالعودة وفقا لقرار ١٩٤، فقد نسفت مقترحات كلينتون هذا القرار، إذ أن البند الثاني من المقترحات نصت على أنه لا يمكن لإسرائيل أن تتخذ قراراً يهدد أساس الدولة الإسرائيلية ويعرض منطق السلام للخطر(٥٨).

لم تعط مقترحات كلينتون أي فرصه للاجئين لممارسة أي شكل من أشكال حق العودة إلى الديار وفقا لقرار ١٩٤. فقد اعتمدت هذه المقترحات على الشق الثاني من القرار الذي نص على دفع التعويضات لقاء الخسائر التي تكبدوها جراء طردهم من ديارهم وأراضيهم، في حين أسقطت الشق الأول من القرار والقاضي بوجوب عودة اللاجئين إلى أراضيهم وأملاكهم التي اقتلعوا منها(٥٩). جوهر مقترحات كلينتون بالنسبة لقضية اللاجئين هو السماح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة، وليس إلى ديارهم التي جردوا منها زمن النكبة، كما دعت المقترحات المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته، لدفع تعويضات للاجئين أو توطينهم في البلدان التي يقيمون بها، أو إفساح المجال أمامهم للإقامة في بلدان أخري خارج دولة إسرائيل وذلك تمشياً مع القرارات السيادية لتلك الدول، وحسب احتياجاتها واعتباراتها الأمنية(٦٠).

يبدو واضحاً أن الإستراتيجية التفاوضية الأمريكية ارتكزت على أسلوب مقايضة الفلسطينيين لحق العودة مقابل انسحاب إسرائيل من غزة والضفة الغربية، وتقليص المستوطنات الإسرائيلية إلى الحد الأدنى(٦١). ورغم تأييد مقترحات كلينتون العلنية لقيام دولة فلسطينية، إلا أنها أغفلت طبيعة السيادة التي تتمتع بها هذه الدولة، وصلتها مع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية. لقد نصت المقترحات على أن الدولة الفلسطينية تستطيع ممارسة سيادة شبة كاملة على قطاع غزة، وعلى معظم أراضي الضفة الغربية، لكن مع احتفاظ إسرائيل بسيادة على مستوطناتها الكبيرة بعد ضمها إليها(٦٢).

وحقيقة الأمر أن كلينتون يتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية ما حدث، من تصاعد العنف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد، حتى أن الكاتب البريطاني باتريك سيل ذهب إلى حد القول إنه كان باستطاعة الولايات المتحدة أن تقوم بدور الوسيط النزيه والمحايد للتوصل إلى تسوية دائمة وعادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولو فعلت أمريكا ذلك لتجنبت أحداث أيلول عام ٢٠٠١، ولربما دخلت المنطقة في حقبة من السلام والازدهار، وأصبح للفلسطينيين دولة مستقلة تلبي طموحاتهم الوطنية[٦٣].افتقرت خطوات السلام الأمريكية إلى الالتزام بالشرعية الدولية، وحاولت وضع مرجعية خاصة لعملية السلام بدلاً من قرارات الأمم المتحدة، كما أنها تنصلت من المواقف التقليدية المعلنة حول القدس والمستوطنات واللاجئين[٦٤].

خاتمة وتوصيات:

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر القضايا إشكالية وتعقيداً، لأنها الأكثر حساسية والأكثر انفعالية في السياق الفلسطيني فهي مرتبطة بتهجير ما يقارب مليون فلسطيني عام ١٩٤٨ في أعقاب النكبة. قامت إسرائيل منذ وجودها على أساس فلسفة اقتلاعية وإحلالية، لأنها شردت مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم وقراهم، حارمة إياهم من ممتلكاتهم وأراضيهم التي هي حاضنتهم الطبيعية والمعنوية والنفسية،استفادت إسرائيل من علاقات اليهود خلال فترة الحرب العالمية الثانية مع القوى الكبرى في تلك الفترة خاصة بريطانيا وفرنسا، فبريطانيا هي المسئولة عن تقسيم المشرق العربي، وجعله مناطق نفوذ لها ولفرنسا من خلال اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦، كما أنها أصدرت وعد بلفور عام ١٩١٧ الخاص بضرورة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور أمريكا كقوة رئيسة أولى في السياسة الدولية، عملت إسرائيل ومن ورائها الجالية اليهودية في أمريكا على التأثير في السياسات الأمريكية المختلفة المتصلة بالفلسطينيين خصوصاً والعرب عموماً، ساهم اللوبي اليهودي في أمريكا في نشر صورة نمطية وسلبية عن الفلسطينيين بين أوساط الرأي العام الأمريكي، والنخبة السياسية الأمريكية. منذ ظهور القضية الفلسطينية كقضية سياسية وإنسانية من الدرجة الأولى، تبنت أمريكا مواقف واعتمدت سياسات مناوئة للفلسطينيين ومؤيدة لإسرائيل لأسباب دينية وعاطفية وجيوسياسية وجيواقتصادية. لذلك كانت السياسات الأمريكية بمجملها دائماً تنظر للقضية الفلسطينية على أنها قضية مشردين ومشتتين خرجوا من ديارهم، وهم بحاجة إلى دعم معنوي ومادي حتى يُعاد تأهيلهم وتوطينهم في البلدان التي استقروا فيها. وفي تعاطيها مع قضية اللاجئين، تبنت الإدارة الأمريكية المختلفة منذ أيام هاري ترومان حتى الآن ثلاث إمكانيات لإيجاد حلول لهذه القضية، وهي: التوطين في البلدان العربية، والتعويض للاجئين عما خسروه أثناء الحرب، وإعادة تأهيلهم حتى يكون بمقدورهم أن يتكيفوا ويتأقلموا مع الواقع الاجتماعي والسياسي في البلدان التي يعيشون فيها.

قسمت المبادرات الأمريكية المرتبطة بقضية اللاجئين الفلسطينيين إلى قسمين:

القسم الأول ظهر في فترة الحرب الباردة، أي في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٠-١٩٩٠، وكانت أغلب المبادرات الأمريكية تنظر إلى قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية من الدرجة الأولى، بحيث يتوجب على المجتمع الدولي أن يساعدهم مادياً من أجل تسهيل اندماجهم في المجتمعات العربية، والتخفيف من معاناتهم. في هذا السياق دعمت أمريكا وبقوة إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأونروا- وقامت بتأمين أكثر من نصف موازنة الوكالة حتى تستطيع أن تنفذ مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية داخل المخيمات. إن أغلب المبادرات الأمريكية كانت شكلية تخديرية تهدف إلى إعطاء انطباع لحلفائها العرب أن أمريكا متمسكة بإيجاد حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين،

خوفاً من أن تجنح بعض الدول العربية المعتدلة نحو الاتحاد السوفييتي في لعبة تقسيم النفوذ بين الأقوياء في العالم.

أما القسم الثاني من المبادرات فتبنته الإدارات الأمريكية المتتالية في فترة ما بعد الحرب الباردة، أي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، وقد اتسمت هذه المبادرات بأنها نتاج لمراكز أبحاث ودراسات أمريكية مقربة من صانع القرار الأمريكي، امتازت هذه الدراسات والأبحاث التي أجريت حول اللاجئين الفلسطينيين من منظور أمريكي بأنها كانت متطابقة إلى حد بعيد مع المواقف الإسرائيلية لدرجة أنها شككت بالرواية الفلسطينية حول التهجير، واعتمدت بدلاً من ذلك الرواية الإسرائيلية التي تدعي أن خروج الفلسطينيين من ديارهم كان اختيارياً من قبل الفلسطينيين،ولانهم ضللوا في تلك الفترة من قبل الزعامات العربية.

كانت مقترحات كلينتون في صيف عام ٢٠٠٠ من أهم المبادرات التي خرجت إلى النور في تلك الفترة التي حاولت إخراج الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من مأزق الانسداد السياسي الذي وصلت إليه المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ميزة أفكار كلينتون بخصوص قضية اللاجئين أنها كانت شكلية وعادية، ولم تخرج عن التصورات الأمريكية العامة، وحاولت التركيز على ضرورة توطين اللاجئين في البلدان التي يعيشون فيها مع إمكانية عودة آلاف من اللاجئين إلى قراهم وأراضيهم التي هجروا منها من خلال تفعيل آلية لم شمل العائلات، على أن يكون هؤلاء العائدون من كبار العمر، ولهم أقارب داخل إسرائيل. باختصار يمكن القول إن العودة التي تضمنتها أفكار كلينتون للاجئين الفلسطينيين كانت رمزية وشكلية،لا أكثر ولا أقل.

بناء على ما تقدم، يمكن للباحث أن يورد التوصيات الآتية:

١. ضرورة تجميع كل الأدبيات والمصادر الأولية والثانوية كالوثائق، الكتب والمجلات والدوريات ومواقع الإنترنت التي تناولت وغطت قضايا متصلة باللاجئين الفلسطينيين، ووضع هذه الأدبيات في مكتبة وطنية عامة حتى تكون ملاذاً للباحثين والخبراء وطلبة الجامعات، ومصدراً لمعلومات بحوثهم.

٢. إجراء البحوث والدراسات العلمية والموضوعية الجادة التي تبين علاقة إسرائيل مع الدول الكبرى، وكيف استفاد اليهود من علاقاتهم الدولية المتشعبة مما ساهم في النهاية في ضياع فلسطين، لكي يستفاد من ذلك في نسج نظرية علاقات دولية واقعية تبين للعرب وللفلسطينيين دهاليز السياسة الدولية.

٣. كشف العلاقات الوثيقة بين اللوبي اليهودي والإدارات الأمريكية المختلفة خاصة أن النظام السياسي الأمريكي التعددي يعطي مساحات واسعة للوبيات وجماعات الضغط التي تؤثر في عملية صنع القرار في أمريكا، هذا مهم لأن اللوبي اليهودي له دور واضح في تسيير السياسات الأمريكية حسب العديد من الدراسات الحديثة.

٤. عمل شراكات علمية وفكرية وبحثية بين المفكرين العرب والفلسطينيين من جهة، ونظرائهم الأمريكيين من جهة أخرى حتى يتم إنتاج أعمال فكرية وبحثية تخص اللاجئين الفلسطينيين. يمكن استخدام هذه الشراكات لتوضيح الصورة الصحيحة حول اللجوء والشتات، ولاعطاء معلومات للمفكرين والمهتمين الأمريكيين حول هذه القضية الحساسة حتى يساعدهم ذلك في عمل أبحاث ودراسات بحثية علمية غير متحيزة.

٥. تدريس مساقات كاملة حول اللجوء والشتات ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين وأماكن تواجدهم، وتشجيع طلبة الجامعات والدراسات العليا لكتابة اطروحاتهم في هذا الموضوع.

٦. إعادة ترتيب مواضيع وقضايا اللاجئين بشكل علمي، على أن تكون جزءاً من المنهاج الوطني الفلسطيني، وبخاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية من أجل تعليم الجيل الحالي ظروف هذه المأساة الإنسانية.

٧. التمسك بحق العودة من خلال التمسك بقرار ١٩٤ مهما كانت الضغوط والابتزاز الممارسة على الجانب الفلسطيني على طاولة المفاوضات.

الهوامش:

١. سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن (بيروت: المؤسسة العربية للنشر العربية، ٢٠٠١) ص. ١٦

٢. سلمان أبو ستة، اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة، القدس العربي، العدد ٢٥٦٤، ١٠ شباط ٢٠٠٢، ص. ٢٤

٣. محمد عبد العزيز ربيع، الحوار الفلسطيني- الأمريكي الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية- الإسرائيلية، (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات، ١٩٩٥) ص. ١٢

٤. اسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها ومساراتها (قبرص: مركز أبحاث م.ت.ف، ١٩٨٧) ص. ٣٠

٥. ميخائيل سليمان(محرر) فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلي كلينتون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦) ص. ٩٦

٦. محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥) ص. ٧٠-٧١

٧. Ayman Yousef, U.S Arab Policy 1945-1990: Jewish Lobby as Determining Factor, Third Concept, Vol. 12, No. 144, Feb. 1999 p.7-11

٨. إسماعيل خضر، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٥، ص. ٣٥ رسالة ماجستير غير منشورة.

٩. اسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، وصدر سابق، ص. ١١٨

١٠. محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، مصدر سابق، ص. ١١٩

١١. ميخائيل سليمان(محرر)، مصدر سابق، ص. ٣٢٥-٣٣٧

تعتبر ((American-Israeli Public Affairs Committee (AIPAC من أكثر المنظمات اليهودية الأمريكية دعما لإسرائيل وتأثيرا على صناع القرار والمشرعين في الولايات المتحدة، لدرجة أن كثيرا من الشخصيات القيادية الأمريكية تستشير أعضاء أيباك قبل اتخاذ القرارات الحاسمة.

١٢. انظر موقع الآيباك: www.aipac.org

١٣. Edward Said, the End of the Peace Process (New York: Vintage Books, 2001)

Steven Spiegel, the Other Arab- Israeli Conflict, (Chicago: Chicago University Press 1985) p.95-97

١٤. محمد شديد ,مصدر سابق ,ص70-71 .

١٥. حمد موعد (محرر)، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق (دمشق: مركز دراسات الغد العربي، ٢٠٠٣) ص. ٤٦٨

١٦. نفس المصدر السابق

١٧. Ayman Yousef, Palestine Question and the Superpowers: Study of Dynamics of Cold War Politics (M.S University of Baroda: India, 1995)

١٨. P.79 Ibid,p.79

١٩. حمد موعد، مصدر سابق، ص. ٤٦٩

٢٠. منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥ (عمان: دار الجليل، ١٩٨٦) ص. ٥٦

٢١. المصدر السابق، ص.٦٠

٢٢. Ayman Yousef, Palestine Question and the Superpowers: A Study of Dynamics of Cold War Politics, P. 82

٢٣. نواف الزرو، اللاجئون الفلسطينيون قضية وطن وشعب (عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، ٢٠٠٠) ص. ١١٨-١١٩

٢٤. William Quandt, Decade of Decision American Policy Towards Arab-Israeli Conflict 1967-1976, (Berkeley: University of California Press, 1977)P.82-88

٢٥. Ibid, p.82

٢٦. ميخائيل سليمان (محرر)، مصدر سابق،ص. ١٩٤

٢٧. منير الهور وطارق الموسى، مصدر سابق،ص. ١٢٠-١٢١

٢٨. حمد موعد، (محرر)، مصدر سابق. ص. ٤٧١

٢٩. Seymour Hersh, the Price of Power (New York: Summit Books,1983) PP.214-220

٣٠. نواف الزرو، مصدر سابق، ص. ١٢١

٣١. عدنان الهياجنة، مستقبل فلسطينيي الشتات: أسس التعامل مع الأطروحات الدولية وقواعده، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣١، عدد ٤، ٢٠٠٢، ص. ٨٤٤
٣٢. Julian Peck, Reagan Administration and the Palestine Question of Palestine(Washington: Institute for Palestine Studies 1984) P.15-16
٣٣. عمر مصالحة، السلام الموعود، الفلسطينيون بين النزاع والتسوية (ترجمة) وديع اسطفان (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤) ص. ٢٠٣
٣٤. نفس المصدر السابق
٣٥. ماهر الشريف، البحث عن كيان، (قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥) ص. ٢٥٧
٣٦. هارولد ساوندروز، الجدران الأخرى، سياسة عملية السلام (ترجمة) حسين عبد الفتاح (واشنطن: معهد المشاريع الأمريكي للدراسات العملية السياسية والاجتماعية، ١٩٨٥) ص. ٢٥٧
٣٧. حمد موعد (محرر)، مصدر سابق، ص.٤٧٢
٣٨. عدنان الهياجنه، مصدر سابق، ص.٨٤٤
٣٩. برهان الدجاني، مفاوضات السلام، المسار والخيارات والاحتمالات، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨) ص. ٢٩
٤٠. جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، (عمان: المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ١٩٩٤) ص. ٧
٤١. إسماعيل خضر، مصدر سابق، ص. ١٢
٤٢. نعوم تشومسكي، الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين، نصير عاروري (تحرير)، اللاجئون الفلسطينيون حق العودة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠) ص. ١٣٥-١٤٩
٤٣. سليم تماري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦) ص. ٤١
٤٤. المصدر السابق، ص. ٤٢
٤٥. المصدر السابق، ص. ٤٧
٤٦. إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧) ص. ١٦٠-١٦٢
٤٧. عدنان الهياجنة، مصدر سابق، ص. ٨٤٦
٤٨. حمد موعد، مصدر سابق، ص، ٤٧٥-٤٧٦
٤٩. مجلة آفاق، أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، العدد الثالث، ربيع ١٩٩٩، ص.٢٣٣
٥٠. حمد موعد(محرر)، مصدر سابق، ص. ٤٧٨
٥١. طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩) ص، ٦٨

٥٢. جيمس بيكر، مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية (ترجمة) مجدي شرشر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩) ص. ٤٢٨

٥٣. طاهر شاش، مصدر سابق، ص. ٦٨

٥٤. دنيس روس، السلام المفقود، جريدة الأيام، العدد ٣١٣٣، السنة التاسعة، ١١-١٠-٢٠٠٤

٥٥. حمد موعد (محرر)، مصدر سابق، ص. ٤٨٢

٥٦. دنيس روس، السلام المفقود، جريدة الأيام، العدد، ١٣٦، ١٣-١٠-٢٠٠٤

٥٧. انظر مقترحات كلينتون على:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/1/8-8html.

٥٨. انظر محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون، مصدر سابق، ص. ٢٨٠-٢٨٣

٥٩. انظر مقترحات كلينتون على موقع الجزيرة، مصدر سابق

٦٠. نفس المصدر السابق

٦١. نفس المصدر السابق

٦٢. جريدة الأيام، العدد ٣٠٣٠، السنة التاسعة ٢٠-٦-٢٠٠٤

٦٣. مروان بشارة، فلسطين/إسرائيل سلام أم نظام عنصري (ترجمة) وسيم وجدي (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١) ص.٩

المصادر والمراجع:

١. أبو ستة، سلمان (٢٠٠٢) اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة، القدس العربي، العدد ٢٥٦٤، ١٠ شباط.

٢. أبو ستة، سلمان (٢٠٠٢) حق العودة مقدس وقانوني وممكن بيروت: المؤسسة العربية للنشر العربية.

٣. بشارة، مروان (٢٠٠١) فلسطين/إسرائيل سلام أم نظام عنصري (ترجمة) وسيم وجدي القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

٤. بيكر، جيمس (١٩٩٩) مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية (ترجمة) مجدي شرشر القاهرة: مكتبة مدبولي.

٥. تشومسكي، نعوم (٢٠٠٠) الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين، نصير عاروري (تحرير)، اللاجئون الفلسطينيون حق العودة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٠

٦. تماري، سليم (١٩٩٦) مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٧. الحمد، جواد (١٩٩٤) مستقبل السلام في الشرق الأوسط، عمان: المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث.

٨. جريدة الأيام (٢٠٠٤)، العدد ٣٠٣٠، السنة التاسعة.

٩. خضر، إسماعيل (٢٠٠٥) الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة.

١٠. الدجاني، برهان (١٩٩٨) مفاوضات السلام، المسار والخيارات والاحتمالات، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

١١. روس، دينس السلام المفقود، (٢٠٠٤) جريدة الأيام، العدد،.١٣٦، السنة التاسعة

١٢. روس، دينس السلام المفقود، (٢٠٠٤) جريدة الأيام، العدد ٣١٣٣، السنة التاسعة.

١٣. الزرو، نواف (٢٠٠٠) اللاجئون الفلسطينيون قضية وطن وشعب عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر.

١٤. زريق، إيليا (١٩٩٧) اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

١٥. ساوندروز، هارولد (١٩٨٥) الجدران الأخرى، سياسة عملية السلام (ترجمة) حسين عبد الفتاح، واشنطن: معهد المشاريع الأمريكي للدراسات العملية السياسية والاجتماعية.

١٦. سليمان، ميخائيل (١٩٩٦) فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلي كلينتون بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (تحرير).

١٧. شاش، طاهر(١٩٩٩) مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، القاهرة: دار الشروق الدولية.

١٨. شديد، محمد (١٩٨٥) الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس، القدس: جمعية الدراسات العربية.

١٩. الشريف، ماهر (١٩٩٥) البحث عن كيان، قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.

٢٠. عبد الرحمن، اسعد (١٩٨٧) منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها ومساراتها قبرص: مركز أبحاث م.ت.ف.

٢١. عبد العزيز ربيع، محمد (١٩٩٥) الحوار الفلسطيني- الأمريكي الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية- الإسرائيلية عمان: دار الجليل للنشر والدراسات.

٢٢. مجلة آفاق (١٩٩٩)، أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، العدد الثالث.

٢٣. مصالحة، عمر (١٩٩٤) السلام الموعود، الفلسطينيون بين النزاع والتسوية (ترجمة) وديع اسطفان، بيروت: دار الساقي.

٢٤. موعد، حمد (٢٠٠٣) اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق دمشق: مركز دراسات الغد العربي.

٢٥. الهور، منير وطارق الموسى (١٩٨٦) مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥ عمان: دار الجليل.

٢٦. الهياجنة، عدنان (٢٠٠٢) مستقبل فلسطينيي الشتات: أسس التعامل مع الأطروحات الدولية وقواعده، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣١، عدد ٤.

المصادر الاجنبية:

1. Hersh, Seymour (1983), the Price of Power, New York: Summit Books.

2. Quandt, William, (1977) Decade of Decisions American Policy Towards Arab- Israeli Conflict 1967-1976, Berkeley: University of California press.

3. Peck, Julian (1984) Reagan Administration and the Palestine Question, Washington: Institute for Palestine Studies.

4. Said, Edward (2001) the End of the Peace Process, New York: Vintage Books.

5. Spiegel, Steven (1985) the Other Arab- Israeli Conflict, Chicago: Chicago University Press.

6. Yousef, Ayman (1999) U.S Arab policy 1945-1990: Jewish Lobby as Determining Factor, Third Concept, Vol.12, No.144.

7. Yousef, Ayman (1995) Palestine Question and the Superpowers: A Study of the Dynamics of the Cold war Politics, Baroda: M.S. University of Baroda.

websites 8. Internet

org.aipac.9. www

10. http://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/1/8-8html